ورقة بحث بعنوان:

تمكين الشباب الجامعي من ثقافة المسؤولية المجتمعية وتأطيرهم في قيادة التغيير

المؤتمر الدولي: المواطنة والهوية والامن الوطني، جامعة مؤتمه، 22-2014/1/25

أ.د.يوسف ذياب عواد

أستاذ الصحة النفسية

مدير جامعة القدس المفتوحة بنابلس

Yawwad@qou.edu

Yawwad2012@hotmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث أهمية الشباب الجامعي وإسهاماتهم في بناء المجتمعات، كما يستعرض دور الجامعات في صقل شخصياتهم، وتزويدهم بالخبرات التي تعزز من مسؤوليتهم المجتمعية، تجاه القضايا التي تواجه المجتمع.

كما يتناول هذا البحث إشكالية العلاقة بين الثقافة والتغيير تلك العلاقة التي لم تنضج بحدود تحمل المسؤولية المجتمعية لهؤلاء الشباب لقيادة التغيير.

وأخيراً، يقترح الباحث رؤية مستقبلية تناسب دور الشباب في قيادة التغير المنشود، وفق نظرة تكاملية تجمع بين الاعتبارات الأمنية والمجتمعية التي تؤثر المصلحة العامة على الرغبات والمصالح الضيقة.

مقدمة

أفرزت التغيرات السريعة التي تمر بها المجتمعات، عدداً كبيراً من الأمراض والأزمات الخانقة، من بينها: ظاهرة العنف ضد النساء، وقضايا النصب والإحتيال، والاتجار بأعضاء الجسد، والإرهاب الفكري والعسكري، ومشكلات الشباب، وما إلى ذلك من مشكلات خطيرة باتت تعصف بالمجتمعات وتهدد أمنها واستقرارها.

يمثل الشباب جزءاً كبيراً من تشكيل مجتمعاتهم، إذ تتراوح نسبتهم بين (19– 20%) من مجموع السكان في فلسطين، ومن المتوقع زيادة هذه النسبة في السنوات الخمس القادمة لتصل إلى (22 %) ضرورة إعطاء نسب من دول عربية أخرى، لأن الحديث هنا عن الشباب العرب بشكل عام وليس عن فلسطين فقط.

وتعد مرحلة الشباب مرحلة مهمة من مراحل العمر التي تمر بالإنسان، وتتميز بالحيوية؛ على اعتبار أنها طاقة متجددة تضفي على المجتمع طابعاً مميزاً، وترتبط بتحمل المسؤولية، كما يعد الشباب طاقة قومية بما لديهم من أفكار وقدرات وإبداعات.

ترتبط كثيرٌ من المشكلات الاجتماعية والنفسية ارتباطاً كبيراً بالشباب لأسباب فسيولوجية تتعلق بالتغيرات الجسمية من جهة، ولما يمتلكونه من رغبات وحاجات نفسية واجتماعية شديدة تحتاج في معظمها إلى إشباع عاجل.

وفي وقت يتجه فيه العالم نحو الشراكة المجتمعية ضمن إطار متكامل من المسؤولية المجتمعية بين القطاعات المختلفة الثلاثة وهي: القطاع العام، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص، يأتي تناول موضوع الشباب الجامعي في تحملهم للمسؤولية المجتمعية بالغ الأهمية، على اعتبار أن طلبة الجامعات اليوم هم قادة ميدانيون مؤثرون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية ...مستقبلاً، وهذا يتطلب توعيتهم وتبصيرهم بمضامين المسؤولية المجتمعية بكل أبعادها ومحاورها وممارساتها ،بل ويتجاوز هذا التدخل حدود البعد النظري ليشمل إطاراً تطبيقياً واقعياً قابلاً للتحقيق، وإذا ما كانت مؤسسات القطاع الخاص اليوم تتنافس في إعطاء صورة ناصعة عن ممارساتها للمسؤولة مجتمعياً، فإن مؤسساتنا التربوية وذروة سنامها الجامعات هي الأكثر جدارة للسعي الجاد نحو تكريس ثقافة المسؤولية المجتمعية، بحكم مدى انتشار تأثيرها وتعدد وسائطها وأساليب تأثيراتها المقصودة.

إن الحديث عن التنمية الشاملة في إطار لا يقحم الشباب بصفتهم الإنتاجية ومساحتهم العريضة في المجتمع، يعد قضية منقوصة إن لم تكن مبتورة، فالشباب هم معول البناء، وهذا يدل على أهمية دمجهم وتأطيرهم في الهم التنموي، وليس اعتبارهم مجرد احتياجات تسعى للحصول على إشباع؛ فالشباب هم الأقدر على تحليل واقعهم وتحديد مشكلاتهم ضمن إحساسهم المرهف بتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، كما أنه باستطاعتهم أن يقدموا لمجتمعهم كل ما في وسعهم لتوفير رفاهيته، وبأن يكونوا صمام أمان ومحور تغيير نحو الغد المشرق.

في ضوء ما تقدم، يتناول الباحث تأصيل ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى الشباب الجامعي، لتحمل مسؤولياتهم إزاء عمليات التنمية الشاملة بكل مكوناتها، بغية تحقيق نوع من الانسجام بين الشباب ومجتمعاتهم التي تتوقع منهم المشاركة الفاعلة في عمليات البناء والازدهار. والتعليم العالي أداة مهمة من أدوات التغيير الاجتماعي، إذ يشكل المصدر الرئيس لرفد المجتمع بالعناصر البشرية المدربة، والقادرة على صنع التنمية بمختلف أبعادها وجوانبها، وتحقيق أهداف منشودة قائمة على التغيير المطلوب إحداثه، مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بثقافة المجتمع وإشكالاته المختلفة.

مشكلة البحث

لعل ما يشهده العالم العربي اليوم من ظاهرة تدعى بالربيع العربي، وما يحتويه باطن الأمر من تداعيات وانحرافات، بل انزلاق نحو مجهول محفوف بالمخاطر، لدرجة أصبح يهدد النسيج الاجتماعي، وعوامل الاستقرار الأمني والاقتصادي للبلدان العربية. إذ إن الشباب في هذه الحراكات السياسية، غالباً ما يفتقدون إلى الخبرة الكافية لتحديد مسارات التدخل، وسبل تحقيقها وفق رؤية محددة، وبالتالي غالباً ما تتجه عملية التغيير نحو السلب، وليس نحو بوصلة المصلحة العامة، لأن مسببات هذه الحركات غالباً ما تكون بمثابة تنفيس انفعالي لمكبوتات متعددة لازمت العقل الشبابي منذ طفولته.

ومن هنا يقع على قطاعات المجتمع المختلفة ومنها الجامعات بأن يدركوا أن الشباب وجدوا ضمن واقع لم يشاركوا في صنعه، كما أنهم أساس التغيير وقوة الدفع باتجاه التنمية، وفي الوقت نفسه لا بد لهؤلاء الشباب وفي طليعتهم الجامعيون، أن يعرفوا أن مستقبل البلاد ومصيرها لا يتعلق بهم وحدهم، بل يتوجب عليهم أن يسهموا في تطوير آليات تعامل جمعية توظف حكمة الشيوخ بعزيمة الشباب، ضمن إطار مسؤول قابل للمساءلة، ويوازن بين البعد الوطني والبعد المجتمعي، ولعل في تأطير المسؤولية المجتمعية في نفوس هؤلاء الشباب ما يبعث على تحقيق ذلك.

أهمية البحث

تنبع أهمية الموضوع بشكل رئيس من أهمية الشباب وإسهاماتهم في بناء مجتمعاتهم التي باتت تهددها مشكلات كثيرة وكبيرة مستعصية، الأمر الذي يتطلب انخراطهم في حلها بأسس علمية ذات طابع تشاركي وطوعي، ويعكس حسن الانتماء، ويعزز المواطنة الصالحة بما لها من حقوق وما عليها من واجبات.

كما تنبع أهمية الموضوع من أهمية دور الجامعات في صقل شخصية الشاب الجامعي وتزويده بالخبرات اللازمة واستثمار الفرص المتاحة، وبما توفره من كفاءات متخصصة في مجال المسؤولية المجتمعية، سواء من ناحية المناهج، أو الأنشطة المصاحبة لها، فالجامعة لم تعد مؤسسة أكاديمية تمنح الشهادات فحسب، بل هي مؤسسة مجتمعية تلبي احتياجات مواطنيها على نحو متجدد.

كما تتعزز أهمية هذا الموضوع في ضوء إخفاق الربيع العربي الذي قاده الشباب في حراكاتهم الشعبية، والتي فشلت – إلى حد كبير – في تحقيق ما سعت إليه، ولعل في تشخيص الواقع وتداعياته ما يسهم في ضرورة الانخراط في البعد المجتمعي المسؤول، لتلافي حصول انتكاسات وارتدادات تذهب بالمجتمعات إلى بؤر متزايدة من الأزمات على نحو أكثر مما هي عليه الآن، إضافة لذلك فإن هناك مساحة كبيرة يمكن أن يشغلها الشباب في تنمية مجتمعاتهم، يتجلى ذلك من الأدوار المهمة والمنوعة التي ينفذها الشباب تبعاً لخبراتهم وتجاربهم.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي :

1. العمل على تحديد دور الجامعات نحو الشباب الجامعي من زاوية المسؤولية المجتمعية.
2. إثارة الاهتمام لدى المسؤولين وصناع القرار حول معرفة خصائص الشباب الجامعي من منظور مسؤول مجتمعياً، وبما يحقق نموذج المواطنة الصالحة.
3. توضيح العلاقة بين الثقافة والتغيير وإشكالاتها في الحراك الشبابي.
4. تحديد رؤية مستقبلية للدور المتوقع للشباب الجامعي في ريادتهم لقيادة التغيير.

أسئلة البحث

يسعى هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما دور الجامعات نحو الشباب الجامعي من زاوية المسؤولية المجتمعية؟

وقد تمت مناقشة هذا السؤال والتعليق عليه بحسب الآتي:

يُعد التعليم العالي قمة المنظومة التعليمية، وهو مؤشر رئيس على تقدم البلدان والشعوب ورفاهيتها، والتركيز هنا لا يقوم على التعليم فقط، بل على التربية عموماً؛ إذ تعد التربية حجر الزاوية للعملية التعليمية وباتحادهما معاً أي (التربية والتعليم) ، نستطيع النهوض بالمجتمع ومؤسساته، بل مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه الأمة .

وتحتاج العملية التربوية إلى الآلية التي تضمن توجهاً سليماً يقود في النهاية إلى تحقيق المسؤولية المجتمعية، سواء من خلال محتواها الذي يدعو إلى العقل الجمعي المراد تكريسه وتثبيته في نفوس الأجيال الصاعدة، أو من خلال الإعداد وتوفير ملكات تربوية وكفاءات مقتدرة، وفرص ومبادرات تقود العملية التربوية نحو هذا المنحى بأمانة وإخلاص.

وبغض النظر عن العوامل الأخرى التي تتداخل لإنتاج مجتمع المسؤولية المجتمعية، فإن العملية التعليمية تحتل القطاع الأوسع والتأثير الأكبر، فهي ليست مجرد معلومات يتم حفظها عن ظهر قلب، بل هي ممارسة ملحوظة وملموسة، ولا تقتصر حدودها على جدران الجامعة وأسوارها، بل هي ممارسة حياتية تشمل كل تفصيلات الحياة ويومياتها.

وفي هذا المضمار يمكن أن تتضمن المسؤولية المجتمعية وتستوعب مفاهيم أخرى، كالتعددية في الآراء والعقائد، وفي الأحزاب والمذاهب والحركات، وفي المواقف والطموحات، وفي القيم والمبادئ والمصالح، وفي التعددية القائمة على فكرة المواطن المتساوي في الحقوق والواجبات، كما تؤكد المسؤولية المجتمعية على أن الفرد هو الوحدة الحقيقية، والقيمة العليا والحدث النهائي لأي بناء اجتماعي سياسي سليم.

ويرى الباحث أن ثمة أبعاداً رئيسة تؤثر بشكل مباشر في استلهام طلبة الجامعات ثقافة المسؤولية المجتمعية، وتقدير حقوق الآخرين واحترامها، وتتمثل تلك الأبعاد بالجو الديمقراطي السائد في الحياة الجامعية، وما يتبناه الأستاذ الجامعي من استراتيجيات معززة لذلك، إضافة إلى ما تقدمه المناهج من بلورة واهتمام في إرساء معالم المجتمع المدني بشكل عام، والسلوك المسؤول مجتمعياً على نحو الخصوص، جنبا إلى جنب مع تفاعل ذلك كله مع قدرات الطالب واهتماماته، وما يتميز به من خصائص ويمارسه من سلوكات تعكس انتماءه وتجذره في الصالح العام.

وإذا ما نظرنا إلى الشباب الجامعي على أنهم طاقات وقدرات وقوة قادرة على إحداث التغيير في المجتمع، فمن الواجب أن تنمي الأجواء الجامعية هذه القدرات لديهم وتعرفهم بحاجاتهم وحقوقهم وواجباتهم ومشكلاتهم، ولعل ذلك يتحقق من خلال :-

1. مساعدتهم على تحليل دوافعهم عند القيام بأي سلوك واكتشاف حاجاتهم وميولهم بأنفسهم .
2. تناول مشكلات الشباب كالبطالة، ووقت الفراغ، والتدخين، والمخدرات ومخاطرها.

3. تشخيص واقع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .
4. إتاحة الفرصة للتفكير الجماعي في حل بعض مشكلات الشباب وبعض مظاهر الخلافات والصراعات في المجتمع .

ونظراً لما تسهم به الجامعة من دور بارز في رفد المجتمع بالأساتذة والعلماء والباحثين الذين يحتاجهم المجتمع، فإن الجامعة التي تنتهج سلوكاً مسؤولاً مجتمعياً حقيقياً، تخرج كوادر مسؤولة مجتمعياً جراء إيمانها بذلك.

ولعل من الجائز القول إن الطالب الجامعي الواعي بحقوقه وواجباته ومسؤولياته، هو الذي يشعر بالانتماء والعمل الدؤوب، والحرص على المال العام والمصلحة العامة، وبذلك يمكن القول إن اكتساب الطالب الجامعي ثقافة المسؤولية المجتمعية يتطلب منه أن يكون عارفاً بحقوق المواطنة والتمتع بنوع من الحرية والمشاركة في صنع القرار، ويتطلب هذا بحقيقة الحال ما يلي:-

أ) إعداد الطالب وتنمية قدراته على التعلم الذاتي المستمر قي متابعة المعرفة المتجددة في مجال حقوق الإنسان، والنزاهة والشفافية ومحاربة الفساد.

ب) تشجيع الطالب على مبدأ المبادرة والتدريب على ممارسة التفكير العلمي المتكامل لمشكلات جدية تواجه المجتمع.

ج) إثراء المناهج الدراسية بالمعرفة المتجددة حول مضامين المسؤولية المجتمعية، ودور الشباب في قيادة التغيير.

ويتبين مما سبق، أن للجامعات دوراً رئيساً في تعزيز القيم التي تعزز السلوك المسؤول مجتمعياً في نفوس الشباب، وتقحمهم في مواجهة التحديات المختلفة.

السؤال الثاني: ما احتياجات الشباب الجامعي في إطار المسؤولية المجتمعية؟ وقد تم مناقشة هذا السوال والتعليق عليه بحسب الآتي:

ينهي الشباب الجامعي قبل التحاقه بالجامعة مرحلة التعليم الثانوي التي تسبقها مرحلة التعليم الأساسي، بحيث تتكامل هاتان المرحلتان مع بعضهما بعضاً لتجعل منه طالباً يتميز بخصائص عدة لها علاقة بالنضج النفسي والاجتماعي والجسمي، لعل من أبرزها:

1. شعوره برغبة عالية في التفكير المستقل .
2. دافعية قوية لمعالجة الأمور والقضايا المتنوعة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.
3. احترام حقوق الجماعة والأفراد .
4. شعوره بالنضج الجسمي والوجداني وتحمل المسؤولية .
5. الحاجة إلى إشباع حاجاته وممارسة هواياته المختلفة .

6. التحلي بالقيم والمثل العليا .
7. المشاركة في الحوار والنقاش في القضايا التي تهم الشباب.
8. تقدير الأحداث الجارية وإدراكها وارتباطها بالوطن والأمة وما تواجهه من تحديات.
9. يعتبر نفسه بأنه جزء من الوطن والأمة القومية التي ينتمي إليها.
10. التفاني في خدمة الوطن والولاء له وإحساسه بالمسؤولية .

إن تفاعل هذه الخصائص فيما بينها في بيئة تربوية جامعية داعمة ومحفزة، من شأنها أن تولد لدى الشباب الجامعي مرونة في التفكير، وصقلا في المواهب، واندماجاً في معايير المجتمع المدني، وتبنياً لثقافةٍ تسهم في تقبل الآراء، بما يكفل تكافؤ الفرص والممارسات الفعلية في الواقع الحياتي، وبما يجعل للفرد دوراً إيجابياً فاعلاً في بناء مجتمعه. وهذا ما يتقاطع مع المسؤولية المجتمعية من حيث كونها تؤدي إلى تعظيم الأثر الإيجابي، وتقليل الأثر السلبي، وتعزز من المسؤولية الخيرة لدى الشباب الجامعي كي يسهم بحسن التصرف كونه مواطناً صالحاً في تعزيز الموارد وتحسين نوعية الحياة في المجتمع، من خلال إسهاماته الطوعية وانغماسه المفرط في تحديد أولويات مجتمعه، وتجنيد الشركاء لخلق عقل جمعي يشخص المشكلات، وينظر إليها على أنها قابلة للانصراف إذا ما صحت النوايا، وتكللت بالعمل الدؤوب، دون أن ينتظر مردوداً مالياً لقاء ذلك.

إن الحياة الجامعية بصفتها منهج حياة لا بد أن تقوم على أساس التقارب الحضاري للشباب، ومن ثّم فإنها بحاجة إلى جهود النخبة المتعلمة لتوفير المناخ الملائم لتحقيق الصفة الملائمة لأمن المجتمع ... أمن قوامه الاستقرار، ويستند على تعبئة الجهود الفردية والجماعية، لعمل إنمائي مشترك لخدمة قضايا التنمية الشاملة، كما تصنع الوعي السياسي لدى أبناء المجتمع أو المواطن الملتزم بالقيم الداعمة للسلوك المسؤول مجتمعياً، تأكيداً على العلاقة المتبادلة بين الحقوق والواجبات، وبين الحرية والمسؤولية.

إن المسؤولية المجتمعية نظام له عناصره (مدخلات ، وعمليات، ومخرجات) وهذه العناصر لا تتلخص بمبادئ أيديولوجية فقط، وإنما بعقلية تتصرف وفقاً لأسس محددة، وأهمها وجود نظام قيمي معين لتحقيق الالتزام المطلوب، والمقصود بالنظام القيمي: الثقافة المجتمعية بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية، بمعنى أن الشعور بالمسؤولية المجتمعية ليست شعاراً أو إطاراً نظرياً فحسب ، بل هي ممارسة الفرد لواقعه ضمن اهتمامه المجتمعي.

وتعد المسؤولية المجتمعية بمثابة تعبير واع عن إرادة مجتمعية، تخطط لبنية مجتمعها ونظم مؤسساته وتدعم علاقات الأفراد لهذه المؤسسات، من أجل تحقيق تنمية حضارية مميزة، وإن المسؤولية المجتمعية للشباب تكرس إسهاماتهم الممكنة أو المحتملة في تحقيق أهداف التنمية

الشاملة في المجتمع، الأمر الذي يشير إلى أن فعالية المسؤولية المجتمعية تبنى على أساس مستوى الوعي بمفاهيم العمل والمشاركة والتطوع، وقد وجد الباحثون أن السلوك المسؤول مجتمعيا يتصف بعدد من الخصائص لعل أهمها :

-المشاركة الاجتماعية والمساواة في هذه المشاركة .

-الاجتهاد في فهم مشاعر الآخرين .

-تقبل الفرد لآراء الآخرين على أنهم متساوون معه.

-في حالة صراع بين فرد وآخر فلا يصل هذا الصراع إلى حد العنف.

-تقبل الفرد الصراع الذي قد يكون محتوماً عليه في بعض الأحيان.

وبما أن مناخ التعليم لا يطور الثروات البشرية فحسب، بل يجعلها قادرة على العمل بالأساليب الحديثة وعلى المستويات الإدارية والتنفيذية كافة، فإن رسالة الجامعة هي بوصلة الحركة على طريق المبادئ والأخلاق الجامعية العالية، ويشار في هذا السياق إلى بعض المقومات التي تعزز من إقبال الطلبة على استلهام ثقافتهم المجتمعية، بما يعزز من صقل شخصية إنسان المستقبل وهي:

1. احترام إنسانية الطالب من حيث حرية الكلام والتفكير، والتعبير، والعقيدة الدينية ، وتوفير الحماية والمستوى التعليمي المناسب.

2. اعتماد التربية الديمقراطية في الجامعة، لما لها من تأثيرات إيجابية على مختلف مجالات الحياة الحاضرة منها واللاحقة.

3. توفير الفرص المتكافئة لكل الأفراد، دونما تمييز في العرق أو الجنس أوالدين أو اللون، ودون إهمال الفروق الفردية، ووضع كل فرد في مكانه المناسب وتنمية فرص لنموه حسب قدراته، بمعنى توفير فرص النجاح وإلغاء عوامل التثبيط.

4. الإيمان بالاتصال والتواصل بين القمة والقاعدة وما بينهما، لأن الجميع يتقاسم المسؤولية، وباستطاعته أن يسهم بتطوير الواقع نحو الأفضل.

5. اعتماد الأسلوب العلمي في التفكير كأساس للتعامل، لأن ذلك يقلل من الوقوع بالخطأ، ويعزز من فرص النجاح.

6. اعتماد الذكاء الإنساني وتضافر جهود الجماعة، فالجهد المشترك مدعاة للالتزام وتعظيم للنتائج وتسريع لجني الثمار، ومحاصرة للأضرار، فالكل على قلب رجل واحد، ضمن فريق تربطهم المسؤولية والحرص الدائم، لتحقيق نجاحات متصاعدة تخدمهم وتخدم مجتمعهم.

7. التعريف بالمجتمع المحيط، ودراسة قدراته، وإمكاناته، وخصائصه، للعمل ضمن هذا المجتمع وتحديد الأدوار.

وإن من شأن هذه المقومات تحقيق نوع من الانسجام بين محيط الجامعة وخارجها، مع ضرورة البدء من داخلها أولاً، لأنه لا يعقل أن يتم تكريس ممارسات المسؤولية المجتمعية في داخل الجامعة وإغفال خارجها، لما لهما من علاقة تأثيرية متبادلة.

وتتبلور الأمور سالفة الذكر ملامح الطالب الجامعي المسؤول مجتمعياً الذي يتميز بـ:-

1) قدرته على بناء علاقات بينه وبين الطلبة قائمة على أساس مجتمعي .
2) معرفته بحقوقه وواجباته .
3) تشجيعه للطلبة الآخرين على روح العمل الجماعي الطوعي.
4) التحلّي بروح المسؤولية تجاه نفسه ومجتمعه .
5) كونه مبادراً للعمل .
6) كونه متعاوناً مع الآخرين .
7) كونه يؤمن بالعمل والإنتاج، ويعمل ضمن الدور الذي يناسب قدراته في المجتمع.

يتضح مما سبق، أن رؤية الجامعات للشباب الجامعي يجب أن تنطلق من ضرورة تخريج جيل جامعي مسؤول مجتمعياً من خلال قيامه بأدواره ومسؤولياته المختلفة بوعيه وإدراكه على اعتبار أنه مواطن صالح، بل يتفانى في خدمة مجتمعه، ويعمل طواعية ضمن فريق متكامل يتقاسم الأدوار في سبيل توفير حياة كريمة ينعم بها كأي مواطن آخر، معتبراً ما يقوم به واجب عليه الإيفاء به.

السؤال الثالث : ما إشكالية العلاقة بين الثقافة والتغيير في الحراك الشبابي؟

وقد تم مناقشة هذا السؤال والتعليق عليه بحسب الآتي:

أصبح الحديث عن الشباب وما يزال من مرتكزات التغيير، ومكونات النهضة، وحركات التحرر، ومن هذا المنطلق فإن تناول موضوع الشباب والتغيير مسألة مهمة وإستراتيجية، إذ قد يؤدي عدم الالتفات إلى حاجات الشباب والعمل على تلبيتها إلى حدوث بؤر أزمات وتوترات كبيرة، بل قد يحولهم ذلك إلى طاقة تدمير وهدم لمجتمعهم ومقوماته .

وتوصف ظاهرة الحراك الشبابي بأنها ظاهرة اجتماعية، برأس مال اجتماعي يهدف إلى اختراق الواقع وإحداث تغيير فيه؛ إذ تتراكم فيها المعرفة وتتوحد فيها القوى، لتحقيق أهداف مشتركة بجهود طوعية.

وتعد مرحلة الشباب أهم مرحلة عمرية يعيشها الإنسان، لكونها تحمل خصائص المراحل السابقة عنها وكذلك اللاحقة. مما يشكل مجالاً واسعاً، تتصارع فيه الأطر والمؤسسات التربوية والاجتماعية والثقافية والسياسية بمختلف أنواعها.

ويمتاز الشباب عن مراحل العمر الأخرى بمزايا أساسية توفر له أهلية خاصة في مشاريع التغيير، ومنها الطاقة والحيوية المتجددة والمتفجرة والتفاعلية مع المتغيرات والأحداث، وعلو الهمة

والقدرة على العطاء البدني والعقلي، والطموح المتجدد والكبير، وعدم الاستسلام واليأس، وحب المغامرة ومواجهة التحديات وعدم الخوف، ورفض الذلة والاستسلام للظلم أو التعايش معه، والقدرة على التطوير والتطور، والتخفيف من أعباء الحياة.

إن نمو حاجات الشباب ورغباتهم الفسيولوجية والاجتماعية، تصبح أكثر إلحاحاً، ويتطلب إشباعها سقفاً من المطالب يتجاوز في أغلب الأحيان ما توفره المؤسسات القائمة ليتطور الصراع من صراع له مضمون داخلي مليء بالتوترات النفسية، بين رغبات الشباب من جهة والأطر المرجعية التي لا تتيح مجالات أوسع للإشباع من جهة ثانية. وبهذا الوضع، تعكس فيه هذه الظاهرة التحولات الطارئة على المجتمع العربي من حيث شبابيته وفاعليته، إلا أنها تعكس في الوقت نفسه المأزق الذي يواجهه هذا المجتمع.

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وانتشار الفقر والجهل ؛ شكّلت مجتمعة بيئة مناسبة لانتشار السخط والاحتجاج بين الفئات الشابة المنبوذة والمهمشة، التي تعاني من الإقصاء وقلة الاستفادة من العوائد المادية للسياسات التنموية.

إن الحديث عن التأثير على الشباب المهمش، غير المتعلم أو ذي التعليم المحدود، يعد أمراً ضرورياً، فإذا كنا نستطيع التعامل مع الشباب المثقف بأساليب الحوار والمقاربات السلمية المختلفة، التي غالبا ما تؤتي أكلها، فإن ردود الأفعال واحتجاجات الشباب المهمش، وغير المتعلم لا يمكن لأي مقاربة أن تحتويه وتحد من هيجانه، فمظاهر العنف لدى الشباب غير المتعلم لا أحد يستطيع التنبؤ بحجم نتائجها الكارثية. .

إن معالجة هذه الإشكالية لا يمكن أن يكون إلا بربط جاد وحقيقي بين الجامعات في العالم العربي والعمليات التنموية. غير أنه في ظل الأوضاع المتردية، وفي انتظار أفق جديد تبقى الجامعات العربية مدار صراعات بين قوى المجتمع المختلفة، فالسلطة تريدها أداة تحكم وتكييف وتطويع، والمجتمع يريدها أداة معرفة ومعبر أساس للاندماج في سوق العمل، وقوى التقدم تريدها أداة تنوير وتثوير، والطبقة المثقفة تريدها مجالاً لممارسة حرية التفكير والنقد.

ويعد الحديث عن دور الشباب في التغيير والإصلاح مسألة متجددة في الخطاب العربي والإسلامي المعاصر والمستند إلى تجربة الدولة العربية الأولى وحتى دعوات الأنبياء من قبل، وهو الذي حظي باهتمام ورعاية النبي محمد عليه الصلاة والسلام.

ويتمثل دور الشباب في مشروع التغيير العربي المعاصر في اتجاهات ثلاثة؛ الأول، ويشمل: البناء والقيادة والتخطيط والإدارة والتطوير الداخلي للمشروع ليبقى معاصراً وقادراً على الفعل، ومتجدد الأفكار والابتكار في الوسائل والأساليب، والثاني يضمن: التفاعل مع المحيط والتأثر والتأثير به، فيما يعرف بالحداثة والتجدد الحضاري، الذي يمنع الجمود أو التخلف عن ركب التكنولوجيا، والثالث يراعي: استمرار إنهاض المشروع من أي كبوة، وتقديم التضحيات في سبيل

إنجاحه، وتحمل تبعات المواجهة وقوة الشد العكسي، بما في ذلك التنافس وربما الصراع في المضمار الحضاري.

فعلى الرغم مما تحققه هذه المرحلة لدى الشباب من تطور على مختلف الأصعدة، بحيث يكتسب الشباب خلالها قدرات ومهارات تجعلهم قادرين على التكيف الإرادي والمشاركة وإبداء الآراء والمواقف، إلا أنهم يتعرضون في الوقت ذاته لأشكال مختلفة من المعاناة، والاصطدام المباشر وغير المباشر مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسلطوية، قوامها في أغلب الأحيان القمع والقهر والتخويف.

وتعد الجامعات بمثابة المجال المركزي الوحيد في مجتمعاتنا العربية من حيث إنتاج المعارف وتطويرها بصفة هادفة ومنتظمة. والسبب الرئيس في ذلك هو هشاشة مختلف مكونات المجتمع المدني، وهياكل الإنتاج فيه؛ ذلك أن مجتمعاتنا العربية ليست بالمجتمعات التي تشكل فيها مؤسسات الإنتاج أداة مركزية في خلق المعرفة وتطويرها ، لأن هذه المؤسسات تكتفي في غالب الأحيان باستهلاك بعض المعارف الأساسية. كما أن هياكلنا الثقافية لا زالت هشة ومحاصرة ومهددة في كثير من جوانبها؛ حيث ما تزال المسألة التعليمية مرتبطة بإرادة السياسيين والمخططين ووزراء التربية، وبدرجة أقل برجال التعليم والمثقفين.

ورغم ذلك استطاع الشباب العربي أن يتبنى مواقف شجاعة، أحرج بها الأنظمة العربية كثيراً تجاه حلفائها، كالموقف من القضية الفلسطينية، التي لا يمكن إنكار مدى إسهامها في إذكاء الوعي القومي لدى الشباب العربي المتعلم، إذ كانت في بعض الأحيان تعتبر قضية وطنية أولى لديهم.

إذن يمكن القول إن ثقافة التغيير، ليست بغريبة على الأوساط الشبابية المثقفة في العالم العربي. فهي استمرارية لثقافة الرفض للمعايير والقيم والسلطة وكل الأوامر والتوجيهات التي يصدرها الكبار، لتتطور بعد ذلك إلى مواقف مختلفة ملازمة للظواهر الشبابية. غير أن تبلورها في شكل تمثلات داخل الذاكرة الجماعية لفئات الشباب، يجعلها تتحول إلى اتجاهات إيديولوجية لها خلفيات فكرية واضحة، تتغذى من الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعرفها كل مجتمع على حده.

ولعل المتتبع لواقع حال الثقافة العربية ،يجد أنها تضم في ثناياها جوانب سلبية، تتركز في سحق مبادرات الفرد لصالح الولاءات الأولية والعائلية والجهوية، وضعف روح التسامح في إدارة الأمور، وتركز الصلاحيات بيد المسؤول في شتى المستويات، وكذلك التعاون غير الديمقراطي في المكانة الاجتماعية، مما يعلي شأن الاعتبارات المادية، لدرجة تصبح فيها مقاومة التغيير هدفاً رئيساً للمستفيدين، مما يحبط ويتسبب في تراجع مستويات التغيير وتأثيراته.

كما تبقى قضية صراع الأجيال سيدة الموقف في الثقافة العربية؛ فيرى كبار السن أن الشباب قليلو خبرة ونضج في قيادة مجتمعاتهم وتحمل مسؤوليات المواطنين فيها، وبالمقابل ينظر الشباب إليهم على أنهم حرس قديم يفتقدون لمبادرات حديثة توظف التكنولوجيا في إدارة قضايا المجتمع وتحقق ازدهاره على نحو فاعل، كما لا توجد مبادرات تجسر الهوة بين الفريقين، فحكمة الشيوخ ضاعت تحت وطأة الشباب وعزيمتهم أو اندفاعهم، فيما أحبطت قدرة الشباب على التغيير بغياب التوجيهات والإرشادات الداعمة أو المحفزة.

ولعل المتتبع للحراكات الشعبية يجد أن الوسائط السياسية والإعلامية والثقافية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، كما أن غالبية النخب المثقفة لم تكن لها قوة الاستباق بقدر ما التحقت بالركب المتأخر لحراك التغيير. كما لعبت وسائط الاتصال الجديدة كالانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك، والتويتر ...، دوراً مهماً في هذا الحراك؛ بحيث تحول الفضاء الرقمي إلى أداة فعالة للاحتجاج والتغيير.

إن الشباب العربي ما زالوا مستثنيين من قيادة المبادرات الاجتماعية والوطنية، وفي معظم الأحيان يشاركون بصفتهم منفذين لا مخططين ومستشارين، وهذا يولد فجوة كبيرة بين الواقع والمأمول؛ والتغيير ومقاومة التغيير، كما أثر الانقسام الفلسطيني في حماس الشباب وتطلعاتهم وزاد من لامبالاتهم، وكان الانقسام خبرةً منفرةً لهم وخلق تعميماً شبه جمعي بأن العمل السياسي له تبعات باهظة الثمن، في حين أن عدم التدخل والاستقلالية له فوائد، وبالتالي أصبحت ظاهرة اللامبالاة قناع يتوشحه الشباب ويتهربون بموجبه– نوعاً ما – من استحقاقات المواطنة الصالحة، وما يترتب عليها من إسهامات في التغيير .

وهكذا يتضح، أن مفهوم التغيير مفهوم شامل، يهتم أو ينصب اهتمامه على الأوضاع الراهنة، في ظل الوجود الحقيقي، الذي يتأثر بالبعد الثقافي. إلا أن بوصلة التغيير في الحراك الشبابي العربي، ليس لها اتجاه محدد يميزها؛ فقد يتضمن التغيير تقدماً وارتقاء في بعض الأحيان؛ وقد ينطوي على تخلّف وتراجع في بعضها الآخر، لأن مقومات التغيير في الثقافة العربية الحالية لم تنضج لحدود تحمل المسؤولية المجتمعية لهؤلاء الشباب لقيادة التغيير المنشود، بغض النظر عن المبررات والمسوّغات، وسواء أكانوا متعلمين أم مثقفين، أو غير ذلك، كما تعكس هذه الحالة بنفسها على واقع حال الأحزاب العربية التي تلاشى دورها ومكانتها أمام الفضاء الرقمي، بدلا من القيام بوظائفها، وتعزيز الديمقراطية، وتنشيط الحياة العامة، وتحول دون تحقيق طموحات المواطن العربي .

السؤال الرابع: ما الرؤية المستقبلية لدور الشباب في قيادة التغيير؟

يعد الحراك الشعبي أداة مهمة في إحداث التغيير نحو الأفضل للمجتمعات، إلا أن طبيعة هذا الحراك، مبرراته وأهدافه، تتحدد بالقيادة التي تدير هذا الحراك على أسس مدنية وحضارية بعيدة عن العشائرية والقبلية.

وقد ظهر في الآونة الخيرة نمطان رئيسيان في التغيير في المنطقة العربية، الأول: ويقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي الدولة المركزية، أما النمط الثاني: فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية سياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة.

ويقترن الحديث عن الحراك الشعبي في الوطن العربي بالشباب الذين وجدوا ضمن واقع لا يلبي احتياجاتهم على نحو مناسب– فتمثلت الأزمات والتوترات لتعكس هذه الحاجات التي غالباً لا تحتمل التعطيل أو التأجيل.

وقد فاجأ جيل الشباب الأنظمة بقدرته على التضحية، كما أنه أسقط أسطورة التنظيمات السياسية التي تقود المتظاهرين على الاحتجاج، بل عكس المعادلة بان لا يستلزم بالضرورة وجود تنظيم محكم ودقيق لينظم الشباب.

ولعل المتتبع لحراكات احتجاجية في بلدان متعددة يجد بشكل ما يشبه الإجماع على وحشية بعضهم وهمجيته، كما أن الشعارات التي رفعت أثناء هذه الاحتجاجات كانت فضفاضة وعامة دون تحديد استراتيجية معينة للتغيير سواء أكانت بعيدة المدى أو متوسطة أو قريبة. ناهيك عن أن قيادات هذه التجمعات لم تبلور تصورا واضحا لطبيعة النظام البديل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يشير إلى صعوبة تحقيق تغيير مناسب من خلال شعارات جوفاء، عدا عن ما تسببه وسائل الإعلام من فقاعات سياسية ونفخ قيادات كرتونية، مما يقلل من التصور الواضح لما ستصل إليه الأمور.

وحتى نطمئن إلى ما يذهب إليه الحراك الشبابي من نتائج علينا أن نتساءل ما الذي جمع بين هذا التجمع من وحدة في الموقف... فهل هو الإحباط أو اليأس؟! أم الشعور بالمسؤولية تجاه مجتمعاتهم، وما تواجهه من تحديات تستدعي انطلاقة جديدة، نحو غد مشرق أو مستقبل واعد.

إن التصرف المسؤول مجتمعياً ينطلق من خطة واضحة محددة المعالم للتغيير وتتقاطع فيه المصالح، وتستقطب شراكات مجتمعية؛ بحيث تعزز من السلوك الإيجابي ورأسماله الخطاب الجماهيري الذي يعكس الالتزام المطبق بتطوير عجلة التنمية من منظور متوازن، بين مختلف القطاعات التي يجب أن تتقاسم الأدوار، وفق رؤية محددة تأخذ الصالح العام إستراتيجية بعيدة المدى.

ولا يستطيع أحد أن ينكر ما تسبب فيه الحراك الشبابي من أخطار امتدت لتضر بالاقتصاد والاستقرار، جراء ممارسات غير مسؤولة، اقتادتها نفوس مندفعة أو متهورة إن لم تكن مأجورة تعمل لجهات معينة، وفي أغلب الأحيان يصعب الفصل بين الأسباب والنتائج، وبين المظاهر والسلبيات مما يؤدي إلى حصول تجاوزات كبيرة تتسم بالفلتان والاعتداءات والسرقات.

إن تحديد قيادة مسؤولة عن الحراك الشبابي واختيارها ضمن اعتبارات موضوعية وديمقراطية، كي تتولى زمام التغيير ضمن برنامج قابل للتحقيق، مما يجعل من مسألة التغيير أمراً ممكناً، وبخاصة إذا حددت الأولويات بطريقة فاعلة.

ولعل من شأن انتخاب قيادة مسؤولة أن يلغي الضبابية عن الموقف، ويحفز القيادة لتحقيق أهداف واقعية، وبهذا الوضع يتم التفريق بين حراك اجتماعي أو شعبي أو شبابي، وبين ثورة سرية أو علنية، فعسكرة الحراك تقود الأمور إلى مواجهة قوة مقابل قوة أخرى، مع اختلاف القدرات والخبرات، وغالباً ما تتسبب بأخطاء جسيمة، يدفع فيها الطرف الأضعف ثمناً باهظاً، حيث أن القانون يخدم الجهات الحاكمة، فيما تعامل الأطراف الأخرى كجهات خارجة عن القانون عدا عن أنها مهيأة لارتكاب أخطاء جراء تهورها واندفاعها، وتفسيرها للأمور على أنه استسلام أو هزيمة.

ولعل العامل الحاسم في اختيار الشكل الأنسب للنضال أو تحقيق المطالب هو توازن القوى، ومن هنا على الشباب العربي ابتداع أساليب بعيدة عن القوة بالمفهوم المادي أو العسكري، بل عليهم تفعيل دور النقابات والقوى السياسية والحركات الطلابية... لأن هذه الجهات معبأة وطنياً وتقيس الأمور بمقاييس مختلفة عن التأجيج المتمركز حول مصلحة الفرد وليس مصلحة الوطن.

إن قضية التغيير ليست مسألة اعتباطية بل هي منهجية مدروسة، تقوم على مسلمات موضوعية، وحقائق متناغمة، ومرتكزات سليمة تمثل التعامل الفعال مع الأوضاع الراهنة، وتتكون معادلة التغيير من الآتي:

Chang : $D^* V^{**} f_s \geq C_p$

- عدم القناعة بالوضع الحالي — D:Dissatisfaction
- رؤية محددة...إلى أين نحن ذاهبون بالضبط؟ — V: Vission
- خطوات أولية — F_s: first steps
- التكلفة المتوقعة — C_p: Cost perceptive

ويتضح من المعادلة السابقة؛ أن هناك ثلاثة شروط لتحقيق التغيير وهي:

1) عدم القناعة بالوضع الحالي.

2) وجود رؤية محددة أياً إلى أين نحن ذاهبون.

3) خطوات مبدئية للقيام بالتغيير.

إن عدم وجود أياً من هذه العوامل يتسبب بعدم حصول تغيير أو الحاجة إليه، وثانياً: إذا كان ثمن هذه العوامل باهظاً أو مساوياً لما هو عليه الوضع الراهن فيفضل عدم إحداث التغيير.

يتضح مما سبق أن للتغيير شروطاً ومبررات علينا السعي نحو منهجتها في ضوء مصلحة وطنية عليا، وليس من منطلق فئوي أو جهوي، وفي ضوء ذلك تتحمل الجهات الأمنية والشبابية المسؤولية عن حماية البلد من الأخطار المحدقة، على أن لا يكون هذا التكامل احتواءً للطرف الأخر وإفراغه من محتواه، بل ليكون حامياً له ضمن مسؤولية متكاملة تؤثر الصالح العام.فالاختلاف بعيداً عن الخلاف مدعاة لتحقيق الازدهار والتقدم.

قائمة المراجع

- العيرج، الفضيل (2013) الحراك العربي بين الشرعية الانتخابية والشرعية الشعبية، منشورة على الموقع الالكتروني www.zelmouziz.com. أخذت بتاريخ: 2013/6/14.
- الجرباوي، علي (1993) الديموقراطية والثقافة السياسية العربية في مقدمة الديموقراطية ، المركز الفلسطيني لتصميم المعلومات البديلة (بانوراما) .
- الزبيدي، صباح حسن؛ والزبيدي، أحلام مجيد (2006) تنمية مضامين حقوق الإنسان لدى الطالب الجامعي العربي والعراقي ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان جامعة مؤتة 10-2006/7/12م.
- السامرائي، إبراهيم احمد (2006) السلطان الداخلي (السيادة) وتطورات حقوق الإنسان، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان جامعة مؤتة 10-2006/7/12م.
- سعدي، محمد (2013)، الحراك العربي: أزمة الوسائط وبزوغ ثقافة جديدة للتغيير، جامعة محمد الأول، المملكة المغربية. منشورة على الموقع الإلكتروني : www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session_ten/sadi.doc، أخذت بتاريخ 2013/5/15.
- عامر، طارق عبد الرؤوف (2006) الديمقراطية وحقوق الإنسان في التعليم ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان جامعة مؤتة 10-2006/7/12م.
- علاونة، ياسر غازي (2003) حقوق الإنسان في القانون الأساسي الفلسطيني ، صادر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان .
- عواد، يوسف ذياب (2005) التسامح الثقافي والحق في الاختلاف بين البعد العالمي والواقع الفلسطيني – تشخيص وتدخل – ورقة بحث مقدم إلى مؤتمر/ الله والحق في الاختلاف ، جامعة الروح القدس – بيروت 22-2005/10/24م.
- عواد، يوسف ذياب (2006) ثقافة الخوف في المجتمع الفلسطيني ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان جامعة مؤتة 10-2006/7/12م.
- عواد، يوسف ذياب (2010) دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، صدر عن جامعة القدس المفتوحة.
- فاشه، فوليت (1999) رؤيا لنظام تربوي فلسطيني ديمقراطي في تمكين الشباب في مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة ومركز المنهل الثقافي للمرأة والطفل .
- مناظرة طلابية، الحراك الشبابي ليس فعالاً في حركة النضال الوطني،(2013)، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، www.wafa.ps. أخذت بتاريخ: 2013/6/14.